فاطمة الزهراء نصار

**ما هي الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية والخارجية؟**

لقد أصبحت القروض أداة رئيسة تعتمد عليها مختلف الدول من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. وتتعدد أنواع القروض بين داخلية وخارجية، والتي تتفرع بدورها إلى أنواع أخرى مثل القروض طويلة الأجل، والقروض قصيرة الأجل، والقروض الاختيارية، والقروض الإجبارية، والقروض الدائمة، والقروض المؤقتة.

وعلى اختلاف أنواعها؛ تترتب على القروض آثار ونتائج متعددة، قد تكون إيجابية أو سلبية. ولهذا؛ سنخصص هذا المقال لرصد أهم الآثار الاقتصادية التي تترتب على القروض الداخلية والخارجية. حيث يختلف التأثير باختلاف نوع القرض: داخلي/ خارجي.

**أولاً: آثار القروض الداخلية:**

عادةً ما تختلف آثار القروض الداخلية باختلاف مصادر هذه القروض، وهو ما يمكننا توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول يوضح آثار القروض الداخلية وفق مصادر القروض

|  |  |
| --- | --- |
| مصدر القرض الداخلي | الآثار |
| مدخرات الأفراد غير المستثمرة | * زيادة الطلب * زيادة معدلات النمو الاقتصادي * رفع مستويات التشغيل في الاقتصاد القومي نحو التشغيل الكامل |
| مدخرات الأفراد والمؤسسات العامة غير المصرفية المستثمرة بالفعل | * تغير الجهة التي تتولى مسؤولية الاستثمار * وبالتالي تتوقف النتائج على مدى فعالية هذا الاستثمار |
| المصرف المركزي والمصارف التجارية | * احتمالية حدوث آثار انكماشية، لأن المصارف ستخلق قوة شرائية جديدة |
| آثار عامة | * تشجيع الادخار: في حالة وجود الفائدة المرتفعة * تقليل الميل للاستهلاك، في حالة ارتفاع معدلات الادخار * زيادة الاستهلاك في حالات التضخم، وذلك لشعور الأفراد بأن قيمة القروض ستنخفض نتيجة انخفاض القوة الشرائية |

والآن وبعد أن تعرفنا على آثار القروض الداخلية وفق مصادر هذه القروض، تجدر بنا الإشارة إلى وجود نتائج أخرى لهذا النوع من القروض. حيث تساهم القروض الداخلية في **عملية توزيع الدخل القومي**، وهو ما يؤدي بدوره إلى إعادة هيكلة النظام الاجتماعي وزيادة أو خفض التباين بين الفئات الاجتماعية، وهو ما يمكننا توضيحه فيما يلي:

1. **مصدر تمويل فوائد القروض**

|  |  |
| --- | --- |
| **من الضرائب التصاعدية** | **من الضرائب النسبية/ ضرائب الاستهلاك** |
| الفئات الغنية/ مرتفعة الدخل من المجتمع هي التي تتحمل تمويل فوائد هذه القروض | الفئات الفقيرة/ محدودة الدخل هي التي تتحمل تمويل فوائد القروض |
| تؤدي هذه الحالة إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الفقيرة،  وبالتالي خفض التفاوت بين طبقات المجتمع | يستفيد أصحاب الأموال، وتكون عملية توزيع الدخل القومي لصالحهم،  وبالتالي يرتفع التفاوت بين طبقات المجتمع |

1. **من يمتلك سندات القروض؟**

يؤثر امتلاك سندات القروض على عملية إعادة هيكل الدخل. وتتحدد الفئة المالكة للسندات وفق قيمة سندات القروض كما يلي:

* سندات القروض بقيمة مرتفعة: غالبية مالكي السندات سيكونون من الفئات أصحاب الأصول المالية المرتفعة، وبالتالي فإن فوائد القروض ستتوزع عليهم. وتكون القروض في هذه الحالة وسعت الفارق بين الطبقات الاجتماعية بزيادة الممتلكات المالية للطبقات العليا.
* سندات القروض بقيمة مخفضة: يمتلكها الفئات المتوسطة وأصحاب الدخل المحدود، وبالتالي تتوزع عليهم فوائدها، ما يعني خفض الفجوة بين فئات المجتمع.

والآن، وبعد أن تعرفنا على أهم آثار القروض الداخلية؛ سننتقل فيما يلي للحديث عن آثار القروض الخارجية.

**ثانياً: آثار القروض الخارجية:**

إن آثار القروض الخارجية تتوقف على مجموعة من العوامل، من أهمها؛ النظام الاقتصادي العالمي السائد، بالإضافة طبعاً إلى الخصائص السياسية والاقتصادية والمالية الخاصة بالدول المقترضة. وبشكل عام تؤدي القروض الخارجية إلى نتائج مختلفة من أجل القدرة على سداد الديون، ومن أهم هذه الآثار نذكر على سبيل المثال:

1. ضبط الإنفاق العام والتقليل من مستوى الطلب الداخلي: ويتحقق ذلك من خلال خفض الاستهلاك، وخفض الاستثمار العام.
2. إصلاح عجز الميزانية العامة من خلال خفض الإنفاق العام.
3. الحد من النفقات العامة المتعلقة بمشاريع اجتماعية مثل تنمية قطاعي التعليم أو الصحة.
4. إلغاء الدعم الموجه للمواد الأساسية، وبالتالي ارتفاع أسعارها.
5. تشجيع العرض: عبر الحد من تدخل الدولة في القطاع الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع.
6. الانفتاح على السوق الخارجي وتحرير المبادلات وخفض قيمة العملة المحلية.

مما سبق؛ نلاحظ أن القروض الخارجية تدفع الدول نحو اتباع المؤثرات الخارجية واتباع سياسات اقتصادية صارمة عادةً ما تحددها الجهة المانحة للقروض. وهو ما يؤدي إلى تحولات اقتصادية واجتماعية كبرى تقترب من اتباع السياسات التقشفية، وهو ما يؤثر بدوره على عجلة التنمية الاقتصادية للدول المقترضة.

انطلاقاً مما سبق؛ نلاحظ أن للقروض الداخلية آثار متعددة تتمثل في التأثير على العرض والطلب والنمو الاقتصادي، ومعدلات الادخار والاستهلاك، بالإضافة إلى حالات الانكماش الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل القومي، وإعادة هيكلة الطبقات الاجتماعية. في حين أن آثار القروض الخارجية تتجلى في خفض الإنفاق العام وتحجيم الاستثمار العام، بالإضافة إلى الانفتاح على التجارة الخارجية.